

بناء البدائل لتمويل التعليم العالي في الجزائر Despread Building alternatives to finance higher education in Algeria

أ. موسي نور الدين

د. معمري عبد الوهاب

المركز الجامعي تندوف - الجزائر

جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر

monoja32@yahoo.fr

a_mammeri14@yahoo.fr

ملخص

لقد عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطوراً كمياً لافتاً، ومن دلالات هذا التطور عدد المؤسسات الجامعية، وعدد الأساتذة، وعدد الطلبة، وتخرج أكثر من مليون إطار منذ الاستقلال. وهذا التطور السريع ما كان له أن يحدث دون ظهور بعض الاختلالات، الناتجة عن الضغط الكبير جرّاء الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي، والذي يتسبب بدرجة كبيرة في خلق مشاكل تمويلية. من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة الى تقويم عملية تمويل التعليم العالي، وبناء البدائل من خلال السيناريو كآلية لإيجاد تلك البدائل المتنوعة عن طريق المشاركة المجتمعية، لتغطية النفقات المتزايدة على مؤسسات التعليم العالي بالجزائر.

كلمات مفتاحية: تمويل، تعليم عالي، عائد، بدائل التمويل، سيناريو.

Abstract

The system of higher education in Algeria has witnessed remarkable quantitative development since the independence, in terms of number of universities, of professors. However, this rapid growth occurred in parallel with some imbalances. The great pressure is due to the increasing social demand for higher education, which causes a great deal of financial problems. From this perspective, this study seeks to evaluate the process of financing higher education, and to build alternatives through the scenario as a mechanism to find these diverse alternatives through community participation, to cover the increasing expenses on higher education institutions in Algeria.

Keywords: Finance, Higher education, Returning, Funding alternatives, Scenario.

JEL Classification: D92, G32, J22.

مقدمة

تتطلع اي منظومة تعليمية لتحقيق اهدافها بكفاءة عالية من خلال جودة مدخلاتها، ولعل مخرجات الجامعة الجزائرية والعائد من هذه المؤسسة التعليمية تتمايز بشكل واضح مع مستوى الانفاق المخصص لها وسيزداد سوءاً بالمتغيرات الحاصلة في ظل تقلب أسعار المحروقات في السوق العالمية، خاصة وان ابرز التحديات التي تواجه الجزائر في المرحلة القادمة الارتفاع المتصاعد في نفقات التعليم عامة والعالي خاصة، نتيجة النمو السكاني، وتزايد الطلب على التعليم في شتى مراحله وأنواعه المختلفة، والوعي بأهمية التعليم وجدواه، والإقبال عليه، واهتمام الحكومة بالقضاء على الأمية انتقلاً إلى مجتمع المعرفة، وهي جميعاً أسباب ما تزال قائمة وممتدة إلى المستقبل.

فدراسة المستقبل احد العلوم التي يتخصص فيه المهتمون بالتغيرات والأحداث المستقبلية المتوقعة في شتى المجالات، وتأتي أهمية التركيز عليها نتيجة تسارع الأحداث والتحويلات والخوف من الجهول غير المتوقع، فضلاً عن الحاجة للاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات منعا لتفاقم المشكلات، وتعتمد على استثمار الحاضر في استقراء المستقبل من خلال استخدام طرق وأساليب خاصة بها.

ومن هنا نطرح الإشكالية الآتية : ما سبل تقويم عملية تمويل قطاع التعليم العالي؟
سنحاول معالجة هذه الاشكالية من خلال المحاور الرئيسية التالية:

- استخدام السيناريو في تمويل التعليم العالي.
- السيناريوهات المقترحة لتمويل التعليم العالي في الجزائر.
- التمويل على أساس تحصيل الرسوم وخفض الإعانات.

1. استخدام السيناريو في تمويل التعليم العالي

تتنوع الأساليب التي تستخدم في الدراسات المستقبلية إلى أساليب كمية وأخرى كيفية، ويمكن التعرف عليها من خلال العرض التالي:

1.1 الأساليب الكمية: ويطلق عليها البعض أساليب التنبؤ، وهي تقوم على الاستنتاجات الاحتمالية التي تعتمد على الكمية، ومن أدواتها الإسقاطات والنماذج الرياضية التي يمكن تطويرها باستخدام البيانات الافتراضية، واستخدام أساليب إحصائية مثل الانحدار متعدد الخطوات، والاحتمالات، وغيرها من الأساليب الرياضية (مرسي، 1992).

2.1 الأساليب الكيفية: وتعتمد الأساليب الكيفية على الحدس والإثارة الذهنية Brain storming، وتحليل المسارات البديلة، واهم هذه الأساليب التي تستخدم في الدراسات المستقبلية ما يلي (محمود، خالد مصطفى، 1999):

أ. **أسلوب دلفي**: يعتبر أسلوب دلفي من الأساليب التي تساعد المسؤولين في الحصول على تنبؤات أفضل من مستشاريهم، حيث يعتمد هذا الأسلوب على إدراك الأحكام البشرية كمدخلات مفيدة في توليد التنبؤات حول قضية معينة من قضايا المستقبل، وهو أسلوب حدسي منظم يعتمد على مشاركة جماعية للتنبؤ بالمستقبل، ويستخلص المعلومات من عدد من الأفراد ذوي الكفاءة، دون أن يقع احدهم تحت التأثيرات التي تحول بينه وبين الرأي بحرية وموضوعية.

ب. **أسلوب بيرت** (فؤاد، 2002): يعتبر أسلوب بيرت "pert" من أساليب وتقنيات التخطيط الشبكي، الذي يعتمد على تحديد أهداف المشروع وتحليل الأنشطة التي يحتوي عليها، ثم ترتيبها ورسم المخطط الشبكي المعبر عنها، ثم تحديد أزمته تلك الأنشطة وبالتالي يسهل المتابعة والتقوم والتنبؤ بالمستقبل.

ويعتبر أسلوب بيرت من الأساليب الجيدة التي طبقت بنجاح وكفاءة في الإدارة التعليمية، حيث يعتبر احد العوامل المساعدة الهامة في تحسين عمليات الاتصال والتنسيق والتخطيط، ولاتخاذ القرارات ذات الصيغة الإستراتيجية.

ت. **أسلوب المؤشرات**: وهي تعبر عن الاتفاق على بعض المعايير التي يحتكم إليها الباحث، مثل مؤشر الاستيعاب، أو البند(البند الكلي أو البند النصفى)، أو استعمال الدراسة لمرحلة معينة، أو إتقان مراحل التعليم الأساسية ومعدلات الكفاءة الداخلية والخارجية، ويمثل الواقع حدود القدرة في هذه المؤشرات، ويمثل المستقبل حدود الأمل، وتستخدم المنظمات الدولية أسلوب المؤشرات في دراساتها عن التنمية، مثل المؤشرات الاجتماعية التي يعدها البنك الدولي، ومنها أسلوب مؤشرات التنمية البشرية الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في إعداد تقاريره السنوي عن التنمية البشرية في العالم.

ث. **السيناريو**: يعتبر السيناريو أسلوب من أساليب الدراسات المستقبلية، والذي يستهدف الوصول إلى صياغة تصور معين، أو عدد من التصورات المستقبلية الإيجابية أو السلبية المتفائلة أو المتشائمة، وذلك من خلال البحث الموضوعي، مع بيان عائد كل تصور من هذه التصورات.

ث. **1 مفاهيم أساسية**: إن أسلوب بناء السيناريوهات يمثل أداة تجريبية لتحديد السياسات البديلة، ويعطى فرصة كبيرة للخيال وإطلاق الذهن بهدف استكشاف كل الاحتمالات التي يمكن أن يتضمنها المستقبل، ولكن تظل الضرورة أن يكون هذا الخيال في إطار النسق الكلي للمجتمع (إبراهيم العيسوي، 2000).

يوجد عدد كبير من التعريفات للسيناريو منها أنه وصف أو قصة لوضع مستقبلي ممكن الحدوث عند توافر شروط معينة في مجال معين، أو هو مجموعة من الافتراضات المتناسكة لأوضاع مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة، أو هو حدث مستقبلي ممكن الوقوع مرغوب فيه، أو غير مرغوب فيه، أو مرغوب عنه مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي.

ويعرف أيضا بأنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض. ويشير مصطلح السيناريو في الدراسات المستقبلية إلى استشراف المستقبل من خلال التطورات المستقبلية، أو الاحتمالات المستقبلية المتوقعة، والتي توضع في صورة بدائل تشتمل على العديد من السياقات التي تعتمد عليها الأنماط أو النماذج المستقبلية.

ث. 2 أهمية وضع السيناريوهات: تتضح أهمية وضع السيناريوهات مما يلي:

- إن دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات تعتبر مناسبة ليس فقط لاستطلاع الآفاق المستقبلية لمجتمع ما، وإنما هي مناسبة أيضا للتأمل في واقع هذا المجتمع، واستكشاف ما يحمله الواقع الراهن من مضامين يكتنفها الغموض والالتباس.
- يساعد في الوقوف على مدى إمكانية حركة المجتمع المستقبلية في حالة تغير المعطيات، سواء كانت موضوعية أو افتراضية، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.
- ترشد رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم والمسؤولين على اتخاذ القرار إلى ما هو ممكن وما هو محتمل، وإلى نوع التغير الذي يمكن إحداثه، وهل هو تغيير جذري أو تطوري.
- ج. أنواع السيناريوهات (الشمخي، 1995): توجد السيناريوهات في أشكال مختلفة ذات استخدامات متنوعة، فمن المعتاد أن يتم بناء عدد من السيناريوهات في أي دراسة مستقبلية جادة، والأصل في تعدد السيناريوهات هو ما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو العدد المناسب إدراجه في الدراسات المستقبلية من هذه السيناريوهات المتعددة، ويميل معظم المشتغلين بالدراسات المستقبلية إلى استعمال عدد محدود من السيناريوهات، الأمر الذي يساعد على تذكر ملاحظاتها ويعين على تبين الفوارق بينها، كما انه ييسر المقارنة بين أثارها ومنافعها، ويمكن تصنيفها وفقا لعدد من المعايير أو الأبعاد أهمها:
- من حيث الشمول إلى سيناريوهات شاملة، وسيناريوهات متخصصة.
- من حيث الهدف إلى سيناريوهات استهدافية أو مرغوب فيها، وسيناريوهات استطلاعية.
- وتنقسم هذه السيناريوهات إلى أنواع كثيرة منها سيناريوهات مرجعية، وسيناريوهات محتملة، وسيناريوهات ممكنة.
- د. مواصفات السيناريوهات الجيدة (عشبية، 2000): يجب توافر عدة خصائص في السيناريوهات من أهمها:
- الاختلاف والتمايز أيا كان عدد السيناريوهات، فلا بد أن يكون فيها قدر واضح وملاموس من الاختلاف والتمايز.

- الاتساق الداخلي، أي التناسق بين مكوناته.
 - سهولة الفهم.
 - إمكانية الحدوث.
 - إلقاء الضوء على نقاط التحول في المسارات.
 - إفادة عملية صناعة القرارات والتخطيط لمستقبل أفضل.
 - أن يتضمن تحديد آليات التغيير التي تكفل الانتقال من المسار القائم إلى المسارات البديلة المستقبلية.
- هـ. طرق بناء السيناريو: يمكن بناء السيناريوهات بإحدى الطرق العامة التالية (تبعة، 2003):

هـ.1 **الطريقة الهندسية أو اللانظامية:** والأساس فيها هو الحدس والتفكير الكيفي وإعمال قدرات التصور والخيال، وبناء السيناريو طبقاً لهذه الطريقة قد يعني تصميم مجموعة الشروط الابتدائية، وكتابة مواصفات المسار المستقبلي وصولاً إلى تحديد الوضع المستقبلي في نهاية فترة الاستشراف.

هـ.2 **الطريقة النظامية أو طريقة النمذجة:** الدور الرئيسي في هذه الطريقة من طرف بناء السيناريوهات هو الطرق الكمية بوجه عام والنماذج بوجه خاص، ولكن النمذجة لا تكفي وحدها لبناء السيناريوهات، ويلزم تزويدها في البداية بمعطيات وتوجيهات معينة، وهنا يظهر دور الحدس والتخيل، جنباً إلى جنب مع الوقائع والمعلومات والنظريات.

هـ.3 **الطريقة التفاعلية أو طريقة التفاعل بين الحدس والنمذجة:** وتعتمد هذه الطريقة على إتاحة فرص واسعة للتفاعل والعون المتبادل بين الحدث والنمذجة من خلال المحاكاة، حيث يتم الذهاب والإياب بينهما في أكثر من دورة وصولاً إلى السيناريوهات الجيدة.

2. السيناريوهات المقترحة لتمويل التعليم العالي في الجزائر

يدور هذا المحور حول مقترحين لتمويل التعليم العالي في الجزائر، والذي يتمثل في السيناريو الكمي والسيناريو الامتدادي " المرجعي"، حيث يتم العرض حسب السيناريو سمات وآليات ومتطلبات تنفيذه والمعوقات المتوقعة أمام تنفيذ كل سيناريو، وسبل التغلب عليها على النحو التالي :

1.2 السيناريو الكمي (الصباغ، يوليو 2000) " تقدير الاحتياجات التمويلية المستقبلية للتعليم العالي حتى سنة 2025 :

أ- يعتمد السيناريو الكمي على تحديد أعداد الطلاب المستقبلية بالتعليم الجامعي في الجزائر، بشكل أكثر واقعية؛ حيث قام الباحث بتقدير أعداد الطلاب المستقبلية بحساب متوسط الزيادة السنوية الفعلية في أعداد الطلاب خلال

عشر سنين السابقة من العام الدراسي 2005-2006 إلى 2015-2016، وهو المتوسط الذي يتم به حساب أعداد الطلاب المستقبلية بالتعليم العالي.

ولتحديد أعداد الطلاب المستقبلية ومتطلباتها المالية خلال سنوات الخطة تتبع الخطوات التالية:

أ. تقدير أعداد الطلاب المتوقعة بالتعليم العالي في الجزائر خلال سنوات الخطة باعتبار السنة الدراسية 2005-2006 هي سنة الأساس وحساب متوسط الزيادة السنوية في أعداد الطلاب بالتعليم العالي في عشر سنوات الماضية من خلال الجدول رقم (01):

جدول رقم 01: " تطور أعداد الطلاب المسجلين بالتعليم العالي ومتوسط الزيادة السنوية خلال الفترة

" 2006/2005 حتى 2016/2015 "

السنة الدراسية	عدد الطلاب	معدل الزيادة السنوية	معدل الزيادة الكلية	متوسط الزيادة الكلية
2006-2005	743 054	-		
2007-2006	820 664	10.44		
2008-2007	952 067	16.01		
2009-2008	1 048 899	10.17		
2010-2009	313 034 1	-1.39		
2011-2010	945 077 1	4.21		
2013-2012	434 124 1	4.31		
2015-2014	040 165 1	3.61		
2016-2015	118 327 1	13.91		
			61.29	6.81

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي.

أ. تقدير أعداد الطلاب المتوقعة بالتعليم العالي في الجزائر خلال سنوات الخطة، باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{أعداد الطلاب المتوقعة} = \frac{\text{عدد الطلاب في سنة الأساس} * \text{متوسط الزيادة خلال عشر سنوات}}{100} + \text{عدد الطلاب في سنة الأساس}$$

ويمكن معرفة الأعداد المتوقعة من الطلاب بالتعليم العالي خلال سنوات الخطة من الجدول رقم (02):

جدول رقم 02: "أعداد الطلاب المتوقعة خلال سنوات الخطة"

السنة الدراسية	عدد الطلاب المتوقعة
2017-2016	1417494.74
2018-2017	1514026.13
2019-2018	1617131.31
2020-2019	1727257.95
2021-2020	1844884.22
2022-2021	1970520.83
2023-2022	2104713.30
2024-2023	2248044.28
2025-2024	2401136.09

المصدر: إعداد الجدول بالتطبيق على إحصائيات الجدول رقم 01.

أ. 3 بتقدير الاحتياجات المالية المستقبلية للتعليم العالي في الجزائر: اعتمدنا في تقدير المتطلبات المالية المستقبلية للتعليم العالي في الجزائر خلال سنوات الخطة باستخدام تطور الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر في السنوات الماضية لتقدير الإنفاق المستقبلي خلال سنوات الخطة.

الجدول رقم 03: "تطور ميزانية قطاع التعليم العالي للفترة 2005-2006 والمتطلبات المالية المتوقعة للفترة 2024-2025"

السنة الدراسية	ميزانية التسيير 1.000.000 دج	معدل الزيادة السوية	متوسط الزيادة الكلية	السنة الدراسية	المتطلبات المالية المتوقعة 1.000.000 دج
2006-2005	85 319 925	12.15	15.9	2017-2016	211.7 777 361
2007-2006	95 689 309	23.63		2018-2017	788.4 299 419
2008-2007	118 306 406	30.70		2019-2018	454.8 968 485
2009-2008	154 632 798	12.19		2020-2019	439.1 237 563
2010-2009	802 483 173	22.68		2021-2020	191.9 792 652
2011-2010	565 830 212	24.31		2022-2021	150.4 586 756
2013-2012	513 582 264	13.51		2023-2022	348.3 883 876
2015-2014	642 333 300	3.93		2024-2023	801 307 016 1
2016-2015	998 145 312	12.15		2025-2024	741 900 177 1

المصدر: ميزانية التعليم العالي مع حساب التقديرات من 2016 إلى 2025.

ب. تحليل التكلفة - المنفعة في التعليم: تسند النظرية الاقتصادية إلى مفهوم الفرد الرشيد، وهو الفرد الذي يتخذ قراراته على أساس مقارنة المنافع والتكاليف لأي مشروع ينوي الانخراط به، وإحدى طرق التحليل هي طريقة تحليل التكلفة-المنفعة، ويمكن توسيع هذا التحليل إلى الجانب الاجتماعي وتطبيقه على مجال اتخاذ القرار الحكومي باعتماد المنافع والتكاليف الاجتماعية عوضاً عن المنافع والتكاليف الخاصة، فمفهوم المشروع العمومي (مثل إنشاء جامعة أو بناء طريق سريع) يمكن أن يتعلق بقرار عمومي له تبعات على استعمال الموارد وحسن تخصيصها.

يعني تحليل التكلفة-المنفعة " تعظيم القيمة الحالية لكل المنافع ناقصا القيمة الحالية لكل التكاليف، في ظل قيود معينة، وهذا يمكن تجزئته إلى أربع مسائل: ما هي التكاليف وما هي المنافع التي ينبغي إدخالها بالحسبان، وكيف ينبغي تجميع تلك التكاليف والمنافع؟ وعند أي معدل فائدة ينبغي إجراء خصم قيم التكاليف والمنافع المستقبلية من أجل الحصول على القيام الحالية (القيم المكافئة التي يحصل عليها المرء أو يدفعها اليوم، أي حين اتخاذ القرار)؟ وأخيراً ما هي الضغوط أو القيود ذات الصلة؟.

وتعتمد الإجابة عن هذه الأسئلة على تحديد من هو الذي نريد تعظيم رفاهه الفرد أو المجتمع؟ مثلاً لنلاحظ أولاً الأجوبة التي تقدم من جانب متخذ القرار الاستثماري الخاص (الطالب وأسرته هنا)، فالمنافع والتكاليف الخاصة التي يمكن قياسها بمعايير مالية هي التي ينبغي إدخالها، والمنافع والتكاليف هي المدخلات والنفقات المالية، كما هي مقاسه بالأسعار السوقية، والفرق بينهما يمثل أرباح الاستثمار، ويستعمل معدل الفائدة السوقية من أجل خصم توقعات التكلفة أو الأرباح السنوية، وتشكل شروط التمويل المفروضة على الإنفاق أهم القيود الرئيسية على الاستثمار.

أما من أجل الجانب الاجتماعي في تحليل المنفعة- التكلفة فسيكون النطاق فيه أوسع، ويمكن أن يكون الأفق الزمني أطول، وهنا تكون الأجوبة على التساؤلات السابقة أن كل المنافع والتكاليف ينبغي إدخالها سواء أكانت خاصة أم اجتماعية، مباشرة أو غير مباشرة، ملموسة أو غير ملموسة، وأن المنافع والتكاليف تعطى بالمبادئ المعيارية للاقتصاد، فالمنافع مستندة إلى استعداد المستهلكين للدفع من أجل المشروع، والتكاليف هي ما يرغب الخاسرون بتلقيه كتعويض عن ذهاب الموارد- وينبغي استعمال معدل الفائدة الاجتماعي الذي يتضمن تفضيلات الأجيال القادمة من أجل خصم تيارات التكاليف والمنافع الصافية السنوية، أما عن القيود فيصعب تحديدها بشكل منفصل، ولكنها داخلية في دالة الهدف، فمثلاً ينبغي تضمين اعتبارات توزيع الدخل من خلال تقييم استعداد المستهلك للدفع وفقاً لقدرة الفرد على الدفع، ويعامل قيد التمويل باستعمال علاوة على تكلفة رأس المال، أي حساب السعر الاجتماعي لرأس المال، الأمر الذي سيكون مختلفاً عن سعر السوق، ويلاحظ أن التعليم المجاني يشكل مزايا فردية وتكلفة عمومية، أما ضرائب الدخل فهي تكاليف فردية وبمجرد تحويلات من وجهة نظر المجتمع.

إن كلمة اجتماعي تستعمل في الأدبيات للدلالة على ثلاثة جوانب مختلفة في تحليل المنفعة-التكلفة، تستعمل أولاً من أجل إيراد فكرة تضمين التقييم لأثار المشروع أو الإنفاق على كل الأفراد في المجتمع وليس فقط أولئك المنخرطين مباشرة فيه (المستهلكين والمنتجين في المشروع). كما تستعمل ثانياً من أجل الاعتراف بتضمين الآثار التوزيعية مع الآثار المتعلقة بالكفاءة وبدون الآثار التوزيعية فإن المرء يكون قد أجرى تقييماً اقتصادياً وليس اجتماعياً؛ وتستعمل كلمة اجتماعي ثالثاً للتركيز على أن أسعار السوق ليست دوماً مؤشرات عن استعداد الأفراد للدفع، ولذلك فإن السعر الاجتماعي يعني أن سعر السوق قد تم تصحيحه ليتضمن أثاراً لا يحتسبها السوق أو يحتسبها بشكل غير كامل.

إن الاستعمال الثاني لكلمة اجتماعي المشار إليه، أي استعمال اعتبارات توزيعية كإضافة على آثار الكفاءة يحتاج إلى تطوير، وبعض المؤلفين يعتبر أن التوزيع لا يجب أن يكون جزءاً من تحليل المنفعة-التكلفة، ويمكن المحاجة أن بالإمكان استعمال منظومة الضرائب من أجل هدف التوزيع، ولكن ماذا سيكون الأمر عليه إذا ما كانت منظومة الضرائب لا تستعمل أو لا يمكن استعمالها من أجل الوصول إلى أمثلية الدخول، لذلك سيكون أكثر فائدة إذا اعترفنا منذ البدء بأن متخذ السياسة الاجتماعية معني بالتوزيع.

وفي كل هذه الجوانب الثلاثة، فانه من الضروري التركيز على كلمة اجتماعي لا تعني وجود رؤية تنظيمية للدولة على أنها كيان له تفضيلات مختلفة عن تسمينات الأفراد، بل تستعمل الكلمة للتركيز على أهمية كاملة لتفضيلات كل الأفراد سواء كانوا أغنياء وفقراء أو كانوا متأثرين بالمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر (وديع، 1996).

2.2 فرضيات السيناريو: من (1) اعتمد بلوغ هذه الحدود من أعداد الطلاب والتكاليف الهائلة في ميزانيات التعليم العالي مع وجود الاقتصاد الريعي يجعل من الدولة تفكر في الحلول العاجلة قبل الوقوع في العجز. من (2) أن المدة لاسترجاع الاستثمار تطول أكثر من المرحلة الأولى، لأنه تم حسابه بأسعار 2006/2005 التي تقل عن أسعار السنوات التي بعدها، وبالتالي كل هذه التكاليف تبقى على عاتق الخزينة العمومية ضمن مستقبل غير مضمون.

3.2 السمات العامة للسيناريو: استند هذا السيناريو على مجموعة من السمات العامة من أهمها:

أ. من المتوقع في هذا السيناريو زيادة الوعي لدى الأفراد بأهمية التعليم عامة، والجامعي خاصة، ودوره في عملية التنمية الشاملة للمجتمع.

ب. في إطار هذا السيناريو من المتوقع مشاركة مختلف فئات الشعب في تمويل التعليم العالي في الجزائر، سواء كان ذلك في صورة رسوم دراسية أو فرض ضرائب جديدة.

ت. إعطاء الفرصة كاملة للقطاع الخاص لتقدم التعليم العالي جنباً إلى جنب مع الجامعات الحكومية.

ث. قيام الحكومة طبقاً لهذا السيناريو بالإشراف الأكاديمي على الجامعات الخاصة، مع ترك إدارة الجوانب الإدارية والمالية للقطاع الخاص.

ج. في إطار هذا السيناريو من المتوقع، عدم قدرة الجامعات الحكومية في استيعاب جميع الراغبين فيه، والالتحاق بالمعدلات العالمية أو الاقتراب منه، إلا في ظل فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تقديم التعليم العالي مع الجامعات الحكومية.

3. التمويل على أساس تحصيل الرسوم وخفض الإعانات

إن استخدام الرسوم وخفض الإعانات يجعل من تمويل التعليم العالي أكثر كفاءة، وأكثر عدالة خاصة إذا استعملنا مؤشرات هامة ومساعدة كما سنبينه من خلال هذه الدراسة لمعدل العائد، والخلفية الاجتماعية للطالب (back ground family).

1.1 أسلوب العائد: تنفيذ دراسة العائد في فعالية تخصيص الموارد سواء بين قطاعات التعليم أو بين قطاع التعليم وباقي القطاعات الاقتصادية، فدراسة العائد يسهل على الحكومة تخصيص التمويل وزيادة على ذلك كفاءته، كما قد يعطينا طرقاً لزيادة إنتاجية التعليم، إما بواسطة زيادة العائد أو بواسطة تخفيض تكلفته، أو الاثنين معاً.

فمثلاً بالنسبة للحالة الأولى حرص بعض المتخصصين البارزين في اقتصاديات التعليم في الدول النامية على ضرورة إعادة جزء من التوازن المنشود بين هذه المراحل في تكلفة الوحدة، وربما تلمح ذلك في التعليق الموضوعي المثير لـ G.Psacharopoulos 1996 الذي حمل عنواناً لافتاً للنظر "الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الدول النامية: أكثر من اللازم وليس أقل من اللازم" رداً على دراسة N.Bredsall 1996، والتي جاء عنوانها في تساؤل: "الإنفاق الحكومي على التعليم العالي: هو أكثر من اللازم أم أقل من اللازم" ويدور رأي Psacharopoulos حول أنه ضد التوسع في تمويل التعليم العالي على حساب التعليم الأساسي، خاصة في الدول النامية التي لم تصل بعد للاستيعاب الكامل في التعليم الأساسي، ولا إلى مستوى الجودة المطلوب، ويستند هذا الرد حول المقارنة بين العوائد المتوقعة من التوسع في التعليم الأساسي، ورفع مستوى جودته، وبين العوائد المتوقعة في حالة زيادة نسبة تمويل التعليم العالي على حساب التعليم الأساسي، وهو يرى أن التعليم الأساسي هو الأفضل بالنسبة لأبعاد كثيرة من العوائد، بالقياس لنظرائها في التعليم العالي.

بالإضافة لذلك فقد استشهد بأمثلة من بعض الدول حيث يعتقد أن بناء الهرم التعليمي من القاعدة فصاعداً هو الذي أدى إلى حدوث المعجزة الاقتصادية في عدد من الدول الآسيوية.

ومن الاعتراضات انه قال إذا كانت N.Bredsall ترى أن زيادة الإنفاق على الأبحاث العلمية قد يؤدي إلى اكتشاف لقاح جديد ينقذ ملايين الأرواح فإن احتمالية ذلك قائمة إلا أنها ضعيفة جدا، في مقابل أن احتمالية أن يظل شخص ما أميا طوال حياته بسبب نقص ما في مرحلة التعليم الأساسي يعد احتمالا كبيرا جدا يقترب من الواحد الصحيح (أي التحقق الكامل)، مع الأخذ في الاعتبار الأضرار المتنامية والخطيرة للامية، ويخلص Psacharopoulos في هذا إلى أن زيادة الإنفاق على التعليم الأساسي مع ثبات العوامل الأخرى من المحتمل أن يوجد مزيدا من العوائد الاجتماعية التي تفوق زيادة الإنفاق على التعليم العالي (psacharopoulos, 1996).

أ. **العائد حسب التخصص:** إن للتخصص في التعليم العالي عوائد مستقبلية متفاوتة مما يستدعي النظر في تحديد الأفضلية في توزيع الموارد المالية، فتشير النتائج المستخلصة من الدراسات على مستوى عدد كبير من الدول العالم النامي والمتقدم إلى تباين كبير في متوسطات معدلات العائد الفردي والاجتماعي (عابدين، 2000)، حسب التخصص والدولة، والتي يلخص متوسطاتها الجدول رقم 04 .

الجدول رقم 04: "متوسطات معدلات العائد من التعليم العالي حسب التخصص"

العائد الاجتماعي %	العائد الفردي %	التخصص
7.6	15.0	الزراعة
9.1	14.6	العلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون
12.0	17.7	التجارة والاقتصاد
17.1	19.0	الهندسة
12.7	16.8	القانون
10.0	17.7	الطب
1.8	13.7	الفيزياء
8.9	17	العلوم

المصدر: عابدين محمود عباس. (2000). علم اقتصاديات التعليم الحديث. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ص 287.

من الجدول يتبين أن اقل عائد اجتماعي كان (1.8%) وكان للفيزياء، وكان أعلاه (17.1%) للهندسة، تلاه في ذلك للقانون بنسبة (12.7%)، وجاء أعلى متوسط فردي من نصيب الهندسة أيضا بنسبة (19.0%) تلاها في ذلك التجارة والاقتصاد بنسبة (17.7%) وهي القيمة ذاتها لتخصص الطب، ويلاحظ أن التخصصات الأدبية القانون والعلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون قد حققت معدلات فردية واجتماعية لا بأس بها.

نتيجة: التمويل وأخذ الرسوم في هذه الحالات يأخذ بالحسبان العائد الفردي والاجتماعي، فلما يكون العائد الفردي عالي في تخصص معين مثل الطب أو الهندسة فيجب أخذ رسوم زيادة ومرتفعة عن التخصصات الأخرى.

ب. **العائد حسب المرحلة الجامعية:** من حيث المرحلة الجامعية، يكون العائد من مرحلة التدرج اقل مقارنة بالعائد من مرحلة ما بعد التدرج وبفارق معتبر كما هو مبين في الجدول التالي (بوطية، 2009):

الجدول رقم 05: "العائد حسب المرحلة الجامعية (%)"

	الإجمالي	تلمسان	ادرار	ذكور	إناث
الجامعي تدرج	7.5	5.3	8.62	6.2	8.65
الجامعي ما بعد التدرج	13.0	19.6	14.5	8.8	21.6

المصدر: بوطية فيصل، العائد من التعليم في الجزائر، اطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان، ص 177.

من الجدول يتضح أن من غير المعقول أن تكون الدراسة في ما بعد التدرج مجانية مئة بالمائة، ويأخذ فارق عائد ب(6%) عن الجامعي تدرج فمن منطلق العائد الكبير وكبر الميزانية المخصصة له يجب النظر في سياسة تمويل المرحلة الجامعية وخاصة ما بعد التدرج

من الجدول كذلك نلاحظ نقطة هامة والمتعلقة بالاختلاف بين المناطق، فالعدالة الاجتماعية ليس معناه أن تخصص نفس التمويل لكل منطقة، وإنما العدالة الاجتماعية تقتضي إعطاء التمويل المناسب في الجهة المناسبة، إما من أجل تحسين العائد أو الكفاءة في التمويل.

أما من ناحية الجنس فكذلك يجب التفريق بين التعامل مع التعليم لكل جنس، وهذا لوجود فروق كبيرة جداً في العائد، فبالنسبة لما بعد التدرج يقدر ب(12.8%) لصالح الإناث، وهو فارق خطير ليس عادي بعكس الفارق الموجود في مرحلة التدرج الذي يقدر ب(2.45%).

من التحليل الأول لPsacharopoulos والجدولين (04 و 05) يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- تعد معدلات العائد من التعليم الأساسي الأعلى بين مراحل التعليم الأخرى، يجب النظر في مقولة "التمويل الحكومي للتعليم العالي أكثر من اللازم"
- تزيد قيمة معدلات العائد الفردي عن العائد الاجتماعي، وغالبا ما يرجع ذلك إلى الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة للتعليم العالي.

في الأخير نشير إلى نظر الاقتصاديين إلى أن أي قرار حكومي فيما يتعلق بمشروع عمومي (إنشاء جامعة أو بناء طريق سريع) له تبعات على استخدام الموارد وحسن تخصيصها، وعليه فانه من الضروري اعتماد المنافع والتكاليف الاجتماعية عوضا عن المنافع والتكاليف الخاصة وبهذا يحدث الفارق في التعامل مع التمويل.

2.3 اسلوب الخلفية الاجتماعية

أ. تطور بنية كلفة الطالب: سنحاول معرفة تطور كلفة الطالب عبر سنوات محددة من حيث المخصصات المالية لميزانية التعليم العالي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: " تطور الكلفة السنوية للطالب خلال الفترة الزمنية 2005-2016 "

السنوات	البيان	ميزانية التسيير (دج)	عدد الطلبة المسجلين	كلفة الطالب (دج)
2006-2005		85 319 925 000	743 054	114 823,31
2007-2006		95 689 309 000	820 664	116 599,86
2008-2007		118 306 406 000	952 067	124 262,68
2009-2008		154 632 798 000	1 048 899	147 423,91
2010-2009		000802 483 173	313 034 1	872 590,57
2011-2010		000565 830 212	945 077 1	106 954,25
2013-2012		000513 582 264	434 124 1	132 853,47
2015-2014		000642 333 300	040 165 1	150 749,34
2016-2015		000 998 145 312	118 327 1	156 736,55

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نظراً لمجانية التعليم في الجزائر بكافة مراحله فقد رصدت الدولة أموالاً مضاعفة للتعليم العالي، حتى أن نسبة ما خصص للتعليم من الميزانية العامة للدولة وصلت إلى أكثر من (312 مليار دينار) عام 2016، بعد الارتفاع من سنة إلى أخرى.

وقد أدت هذه الأموال الكبيرة المرصودة للتعليم الجامعي إلى تدارك الانخفاض الكبير الذي يمكن أن يحدث في تكلفة الطالب الجامعي الواحد (تكلفة الوحدة)، نظراً لضخامة أعداد الطلاب المسجلين بالتعليم العالي، فقد أخذت في الارتفاع التدريجي من (114 823,31 دج) حتى بلغت (156 736,55 دج) عام 2016، مما يوضح جهد الدولة المستمر لتعبئة موارد إضافية للتعليم العالي، تتواءم نسبياً مع تزايد أعداد الطلاب المسجلين به. يجب التأكيد أن هذه التكلفة أصبحت تمثل عبئاً على جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لا سيما في ظل تزايد وقع الأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية، وندرة الموارد بشكل عام، والضغط الطلابي المتزايد على التعليم العالي، بالإضافة إلى الموارد التي تخصصها الدولة، فضلاً عن الاستغلال الأمثل لكل الموارد المخصصة للتعليم العالي.

ب. **الخلفية الاجتماعية للطالب:** إن التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع الناتج عن فارق الدخول يأخذ إلى إعادة النظر في المستفيدين من الإعانات، أو تحصيل الرسوم على حسب المستوى المعيشي لتحقيق موارد إضافية لتمويل التعليم العالي والاهتمام بجودته، والسؤال الذي يقودنا إلى إبراز هذه الإشكالية أكثر هو: ما هي الشرائح الاجتماعية-المهنية المستفيدة أكثر من مرحلة التعليم العالي ومن مجانيته، ومن مختلف الإعانات المخصصة له؟ إن مختلف المؤشرات التي تبين الإنفاق الخاص على التربية والمتضمنة في منشورات الديوان الوطني للإحصاءات حول الاستهلاك (scientifique) تؤكد الفكرة القائلة بأن الشرائح الاجتماعية-المهنية المسورة الحال هي أكثر تمثيل في مرحلة التعليم العالي والبحث العلمي، وبذلك يكون المستفيد الأكبر هو تلك الشرائح المسورة من مجانية التعليم والإعانات المتمثلة في المنح.

إن الجدول التالي يوضح معدل تدرس الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 24 سنة، وذلك حسب مختلف الشرائح الاجتماعية-المهنية:

الجدول رقم 07: " معدل التمدرس للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 24 سنة وذلك حسب

مختلف الشرائح الاجتماعية-المهنية "

النسبة المئوية %	الشرائح الاجتماعية-المهنية
10.16	المستقلون
29.55	الإطارات العليا
22.58	الإطارات المتوسطة
10.99	العمال
9.70	العمال الموسميون
15.32	العمال الانتقاليون
11.89	البطالون
17.85	غير معلن عنهم
12.98	كمعدل

المصدر: Ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique, Op-Cit, P59.

من قراءة الجدول أعلاه، يمكن القول بأن التطور الذي عرفته بنية الطلبة حسب انتماءاتهم الاجتماعية، من شأنه أن يفند كل رأي من أجل الدفاع على توزيع الإعانات المالية بالشكل الذي هي عليه حتى الآن، فهذا يؤكد مرة أخرى من جديد أن تحديد الفئات الطلابية الجديرة بالاستفادة من هذه الإعانات الحكومية أصبح أمراً ضرورياً، سيما والدولة لم تعد قادرة على توفير مثل هذه الإعانات للجميع، فهناك إمكانيات مالية ضخمة يمكن تعبئتها من

أجل دعم القطاع وتحسين أدائه على مختلف المستويات، وهذا في الوقت الذي يضمن إيصال الإعانات اللازمة للطلبة المستحقين لها عن جدارة.

خاتمة

قضيتان جدليتان في حقل اقتصاديات التعليم العالي هما: التمويل الحكومي للتعليم العالي، وبدائل التمويل الحكومي للتعليم العالي، وما يتعلق بهاتين القضيتين من مميزات لأحد مَصْدَرِي التمويل يعيب المصدر الآخر، أو عيوب تشوب أحدهما فتُمَيِّز الثاني، فالبحث عن بدائل غير حكومية لتمويل التعليم العالي ليست مهمة مستحيلة، ولكنها بالطبع ليست مهمة سهلة، فهناك معوقات ومحاذير تعترض توظيف البدائل غير الحكومية، مما يدعم القائلين بالتمويل الحكومي للتعليم العالي، رغم عدم كفايته. من منطلق هذا الجدال قمنا بهذه الدراسة المعتمدة على طريقة السيناريو للتنبيه الى خلق بدائل لتمويل التعليم العالي في الجزائر التي أصبحت أكثر من ضرورة.

و مما سبق يمكننا استقراء النتائج بالشكل التالي:

- زيادة أعداد الطلاب بالتعليم العالي بصورة كبيرة ما سيؤدي إلى الاحتياج في السنوات المقبلة إلى أموال كبيرة ؛
- في ظل محدودية الموارد المالية بالجزائر، وسياسات الإصلاح الاقتصادي سيؤدي هذا الى صعوبة تدبير الأموال اللازمة لتمويل التعليم العالي؛
- البدائل تتوقف إلى حد بعيد على القرارات التي تتخذ في الحاضر برمعة التحديات المحيطة ولذلك فإن محاولة استقراء أثارها التراكمية في الأجل الطويل تساعد في ترشيد القرارات الحالية بهدف الاقتراب من أفضل البدائل التي يمكن أن تتاح في المستقبل، خاصة القرارات التي تتعلق بالإنفاق على التعليم العالي الأمر الذي يتطلب دراسة بدائل تمويلية من قبل المسؤولين؛
- ان تطبيق بدائل متنوعة عن طريق بناء سيناريوهات لتمويل التعليم العالي، بالإضافة للمخصصات المالية التي تخصصها الحكومة لكل جامعة، يساعد على تقليل العبء الملقى على الحكومة في تمويل التعليم العالي، ويساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام أفراد المجتمع دون زيادة أعباء الأسر الجزائرية بتكاليف تعليم الأبناء بالتعليم الجامعي، نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، هذا بالإضافة إلى أنه يطبق في معظم دول العالم المتقدم والنامي على السواء؛

التوصيات:

- الحفاظ على مكتسبات التعليم العالي الجزائري؛
- ضرورة السعي نحو إيجاد الأموال اللازمة لتغطية تكاليف التعليم العالي؛

- على الوزارة الوصية إعادة تعريف وضبط المؤسسة الجامعة وبعثها لامتلاك - إلى جانب مكتسباتها الحالية - القدرة على استشراف المستقبل (الخاص بها) وخلق البدائل لتمويل متطلباتها في شتى المجالات؛
- بناء مراكز وهيئات تعنى ببناء السيناريوهات الممكنة لمستقبل مؤسسات التعليم العالي لاسيما من ناحية إعداد الطلبة وتكاليف العملية التعليمية والبحثية ومختلف نشاطات وتظاهرات الجامعة وتطور العائد من هذه العملية؛
- ضرورة احترام حق أفراد المجتمع في التعليم على ألا يكون على حساب كفاءة وجودة مخرجات المؤسسة الجامعية؛
- إعطاء الفرصة للقطاع الخاص في إنشاء مؤسسات جامعية الى جانب الجامعات الحكومية يشرف فيها على الجوانب الإدارية والمالية مع الإبقاء على الجوانب الأكاديمية للوزارة الوصية خلال مرحلة تجريبية.

قائمة المراجع

1. Psacharopoulos. G. (1996). revenue et éducation dans les pays de l'OCDE. paris.
2. Ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique. bourses et tarifications.
3. العيسوي إبراهيم. (2000). السيناريوهات - بحث في مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها. تأليف منتدى العالم الثالث (المحرر)، أوراق مصر 2020 (صفحة 7). القاهرة: مكتبة الشرق الأوسط.
4. الشمخي حمزة محمد. (1995). الإدارة بالأهداف، مفاهيم ونماذج للتطبيق. (المنظمة العربية للعلوم الإدارية، المحرر) المجلة العربية للإدارة، المجلد التاسع، 91.
5. الصباغ رمضان أحمد. (يوليو 2000). سيناريوهات المستقبل التربوي الاستطلاع أم الاستهداف الإمكانية أم الاحتمال. مجلة اتحاد الجامعات العربية (39)، 443.
6. أبو تبة عبد العزيز مصطفى. (2003). إدارة التعليم العالي بالأهداف. (المنظمة العربية للعلوم الإدارية، المحرر) المجلة العربية للإدارة، المجلد (25)، 67.
7. وديع عدنان. (1996). اقتصاديات التعليم. دمشق: دار طلاس.
8. فؤاد علي حمدي. (2002). البرمجة الخطية وبيروت. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
9. عشية فتحي. (2000). الجامعة المنتجة كأحد بدائل خصخصة التعليم الجامعي في مصر. عمان، كلية التربية، عمان: جامعة السلطان قابوس.
10. بوطيبة فيصل. (2009). العائد من التعليم في الجزائر. تلمسان، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير: جامعة ابي بكر بلقايد.
11. مرسي محمد منير. (1992). الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، القاهرة. دار النهضة العربية.
12. عابدين محمود عباس. (2000). علم اقتصاديات التعليم الحديث. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
13. محمود خالد مصطفى. (1999). الاتجاهات الحديثة في الادارة. المملكة العربية السعودية: دار الدمام.